دور لجان الأحياء في تجسيد التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة – ولاية بومرداس–

Le rôle des comités de quartier dans l'incarnation du développement local en Algérie

Etude de cas- La willaya de Boumerdes

بوعشرية فدوى[*1]، درويش جمال[2]

[1] جامعة أحمد بوقرة بومرداس(الجزائر)، f.bouachria@univ-boumerse.dz

[2] جامعة أحمد بوقرة بومرداس(الجزائر)، Derouiche_d@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 28-09-2021 تاريخ القبول: 16-12-2021 تاريخ النشر: 30-12-2021

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية موضوع يتعلق بمتغيرين لهم اهمية كبيرة في المجتمعات المعاصرة عامة وفي المجتمع الجزائري خاصة ، ألا وهما جمعيات لجان الأحياء التي تعتبر أهم مؤسسات المجتمع المدني على المستوى المحلي، والمتغير الثاني التنمية المحلية التي أصبحت ضرورة ملحة وهدف رئيسي لأي دولة، ولقد حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات لتجسيد التنمية المحلية في ولاية بومرداس ، مستخدمين بذلك أداة الإستبيان لاخذ اراء واقتراحات المجتمع المحلي حول الدور الذي تقدمه لجان الأحياء، وتقديم أهم المتطلبات لتفعيل هذا الدور.

كلمات مفتاحية: لجان الأحياء ، التنمية المحلية، ولاية بومرداس

Abstract:

Through this research we present a topic related to two variables of great importance in contemporary societies in general, and in the Algerian society in particular, namely the neighborhood committee associations that are the most important institutions of civil society at the local level, and the second variable local development, which has become a necessity and a major goal for any country. In this study, we tried to study and present the role that these societies play in embodying local development in the willaya of "Boumerdas", using the questionnaire tools to take different opinions and suggestions of the local

[*] المؤلف المرسل

community about the role played by neighborhood committees, and provide the most important requirements and suggestions to activate this role..

Keywords: development local, Neighborhood committees, the willaya of Boumerdas.

1. مقدمة:

تعتبر جمعيات لجان الأحياء احدى البنى الإجتماعية الحديثة في المجتمع الجزائري والتي تعد كاطارت جماهرية تؤطر قاعدة سكانية وتساهم في عملية التنمية المحلية عن طريق الإصغاء المباشر لانشغالات المواطنين واهتماماتهم، وذلك بحكم تواجد أعضائها على مستوى هذه الأحياء التابعة لهم، وهو ما يجعلها صوتا مباشرا للمواطن لدى الهيئة المنتخبة من طرفه والمتمثلة في المجلس الشعبي المحلي وبرزت هذه المؤسسات مع ظهور واهتمام الدولة باليات الديمقراطية التشاركية باشراك المجتمع المحلي في اتخاذ القرار وتجسيد التنمية المستدامة، وارتأينا من خلال هذه الورقة دارسة حالة ولاية بومرداس التي تعتبر بموقعها المتميز وامتلاكها للعديد من المؤهلات والمؤشرات التنموية في مختلف المجالات فضاءا خصبا لتجسيد التنمية ، بما فيها أيضا من كم هائل من مؤسسات المجتمع المدني التي يعتبر أحد الفواعل وأهم الركائز المساهمة في ترشيد العملية التنموية ، والتي تعتبر جمعيات لجان الأحياء إحدى هذه المؤسسات.

وعليه نهدف من خلال هذه الورقة البحثية معالجة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لجمعيات لجان الأحياء أن تساهم في تجسيد التنمية المحلية في ولاية بومرداس ؟

ولمعالجة الاشكالية المطروحة تم وضع الفرضية التالية:

– تجسيد التنمية المحلية ونجاحها في الجزائر عامة وفي ولاية ومرداس خاصة مرتبط بمدى اشراك المجتمع المحلي والمتمثل في جمعيات لجان الأحياء في العملية التنموية وفي اتخاذ القرار المحلي، والأداء الجيد المرتبط بالتجانس الفعلي بين افراد الحي والجماعات المحلية.

الإطار المنهجي للدراسة: إن طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوع المنهج المستخدم وماهي الأدوات التي من خلالها جمع المعلومات، فالدراسة الميدانية تتطلب استخدام المنهج والأداة المناسبين لذلك.

أولا المنهج: تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج المسح الإجتماعي، الذي يعتبر أحد الطرق البحثية المهمة التي تعتمد عليها الدول والكيانات الكبيرة في سبيل الحصول على معلومات محورية تساعد في خطط التنمية، أو التعرف على التوجهات العامة للجمهور، من أجل وضع الخطط المستقبلية بما يساعد في التطور والتنمية التي تنشدها جميع الدول.

ثانيا: أدوات الدراسة: قمنا باستعمال الاستبيان كوسيلة بحث للكشف عن مدى مساهمة جمعيات لجان الاحياء في تجسيد التنمية المحلية في ولاية بومرداس.

ثالثا: عينة الدراسة: تتمثل في جمعيات لجان الأحياء في ولاية بومرداس ، والتي من خلالها سوف ندرس الدور الذي تلعبه هذه الجمعيات في تجسيد التنمية المحلية على مستوى الولاية والعلاقة التي تربط مجتمع الدراسة بالسكان الولاية وبالسلطات المحلية.

رابعا: أدوات التحليل الاحصائي: لمعالجة البيانات الواردة في الإستبيان قمنا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية" **Spss**" ، وهو من البرامج الشائعة الإستخدام في مجال تحليل البيانات الخاصة بالأبحاث والدراسات الإنسانية.

1- لجان الأحياء والتنمية المحلية في الجزائر

1-1 التنمية المحلية في الجزائر: تعود الخطوات الأولى فيما يتعلق بالتنمية المحلية في الجزائر إلى فترة الاعتماد على المخططات التنموية وذلك بتطبيق اللامركزية في عدة جوانب، وقد تم اعتماد اللامكرزية تحديدا مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بتحويل نظام تسيير البرامج الخاصة إلى الولايات، هذه البرامج هي استثمارات مخصصة لتنمية مناطق مختلفة تعاني من تخلف أكثر من غيرها، كما تم في إطار المخطط الرباعي الثاني(1974-1977) إقرار نوع من البرامج اللامركزية وهي المخططات البلدية للتنمية، والتي تعدها البلدية والولاية تتيح تطبيق برامج تنموية تتوافق مع حاجة كل بلدية وقد أسهمت في تلبية الاحتياجات المحلية للسكان،ولكن لم تحقق كل أهدافها المرجوة نتيجة لما شهدته الجزائر في فترة الثمانينات[1]، وبعد دستور 1989 وتغير الوجهة الاقتصادية للجزائر من الاشتراكية إلى نظام السوق وتخليها عن سياسة المخططات الرباعية والخماسية كانت أهم المخططات التنموية على المستوى المحلي لاسيما البلدي فيما يلي:

- ✓ **المخطط البلدي للتنمية(P.C.D)**: هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، يندرج هذا المخطط في إطار سياسة التوازن الجهوي، قصد اعطاء كل بلدية حظوظا متساوية في التنمية[2] ومن الاختصاصات المباشرة للبلدية وبالأخص المجلس الشعبي البلدي من حيث الاختيار وملائمة المشاريع المقترحة وأثرها على الجماعات المحلية،وبصفته الامر بالصرف يخول له تسيير برامج مخططات البلدية للتنمية وهذا بعد موافقة الوالي[3]، ويعتبر هذا المخطط بمثابة البرنامج الاقتصادي والاجتماعي العام[4].
- ✓ **البرنامج القطاعي للتنمية (PSD)**: هو مخطط ذو طابع وطني، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسهيله باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه، ويتم تحضير هذا المخطط بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي والذي يصادق عليه بعد ذلك

[1] بن نعمان محمد: **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا-دراسة حالة ولاية بومرداس**،(مذكرة لنيل شهادة المتجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الجزائر3، 2012/2011)، ص57

[2] ليندة أونيسي: **المخطط االبلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية**،(مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع، جوان 2016)، ص 229

[3] محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**،(راسلة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2011/2010)، ص 207

[4] [4] Samir Boumoula,Mustapha Bakl : **Le Développement Durable Local Algérie- Repenser les outilles de pilotage de L ,ACTION Publi**c ,Revue Nouvelle Economie 13-vol 2, 2015, P 50

وتكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التنفيذية بعد إرسال المخطط التقني لها، بحيث هذه البرامج من شأنها تحقيق التوازنات الجهوية، خاصة عندما تعنى البلدية التي تمنح رأي تقني في اختيار موقعها(الاختيار المسبق لأرضية المشروع)، وأيضا يقوم بتصحيح الاختلالات المحتملة فيما يتعلق بالتنمية المحلية، حالة تنفيذ مخططات البلدية للتنمية(PCD)[5].

2-1 لجان الأحياء في الجزائر: إن المجتمع المدني الجزائري ظهر وبشكل واسع مع مرحلة التعددية الحزبية والاصلاحات التي جسدها النظام السياسي بعد أحداث أكتوبر 1988 والتي مست جميع المجالات، وتعتبر جمعيات لجان الأحياء جزء لايتجزء من هذه المؤسسات ، وتطور هذه الجمعيات كان مرتبط بالنهج الديمقراطي الذي تبنته الدولة وبسلسلة الاصلاحات التي اتت بعد ذلك خاصة بعدما شهدته المنطقة العربية سنة 2011، ومن بينها قانون البلدية 10/11 الذي كرس مبدأ الديمقراطية التشاركية من خلال الباب الثالث والقسم الأول منه تحت عنوان" **مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية**"[6]، ويؤكد في المادة 12 منه على أن تحقيق الديمقراطية والتنمية المحلية في إطار التسيير الجواري يتم "بوضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين معيشتهم"[7]، ويتم ذلك من خلال لجان الأحياء حيث تعتبر علاقة هذه الأخيرة مع البلدية علاقة تكاملية وعلاقة الجزء بالكل لتحقيق أهداف المجتمع المحلي وتكون لجان الأحياء عبراة عن قناة التواصل الفعال والهادف مع البلدية والإطلاع على معاناتهم من خلال التعاون المشترك والتنسيق[8]، وأيضا نجد من بين الإصلاحات قانون الجمعيات 06/12 [9]، الذي أدرج جمعية الحي ضمن الجمعيات المحلية دون ذكرها وبذلك ينطبق عليها كل ما يتعلق بالجمعية من شروط التأسيس والاعتماد، ومن خلال الدور الهام الذي تلعبه في إرساء الحكامة المحلية وتجسيد التنمية المحلية إلا أن المشرع الجزائري لم يولي لها أي

[5] شويح بن عثمان: **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية– دراسة حالة البلدية**–(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان، 2011/2010)، ص 132

[6] **قانون 10/11 المتعلق بالبلدية** ، الصادر في 22 جوان 2011، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 03 جويلية 2011.

[7] مليكة سايل: **دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 06، فيفري 2015، ص 145.

[8] **قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات** ، الصادر في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية رقم 02 المرخة في 15 جانفي 2012

[9] الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية **http://www.interieur.gov.dz**

أهمية ولم يتم التفصيل فيها رغم أن عددها على المستوى الوطني بلغ 23371 لسنة 2019 وبنسبة 21.45%[10] ، ومنه فلجان الحي في الجزائر وجدت كنتيجة لمحاولة تعاطي النظام وتكيفه مع متطلبات العملية الديمقراطية وفق معايير المنظمات الدولية دون مرعاة خصائص النسيج الإجتماعي للمجتمع الجزائري[11].

2: دور لجان الاحياء في التنمية المحلية – حالة ولاية بومرداس–

2–1 التعريف بالولاية: تعتبر ولاية بومرداس ولاية ساحلية تقع في الشمال المركزي للجزائر، تقدر مساحتها الإجمالية بـــ 145616 كم^2 مع شريط ساخلي يقدر بـــ 80 كم ، تم انشائها بموجب المادة 39 من القانون رقم 84–08 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد[12]، تضمن هذا القانون التقسيم الإداري الجديد وقد كانت تتكون بموجب هذا القانون من 38 بلدية وهي: روبية، بودواو،أعفير،برج منايل بغلية،سيدي داود، الناصرية، جنات، يسر، زموري، سي مصطفى ، تيجلابين، شعبة العامر،الثنية، الرغاية، عين طاية،تيمزريت، قورصو، بومرداس، أولاد موسى، الأربعطاش، بوزقزة قدارة،برج البحري، المرسى، تاورقة، أولاد عيسى، بن شود، دلس، عمال، بني عمران، سوق الحد، بودواو البحري، أولاد هداج، هراوة، لقاطة، حمادي، خميس الخنشنة، الخروبة، وفي سنة 1997 تم اقتطاع 6 بلديات منها وهي : روبية ، رغاية، عين طاية، برج البحري، المرسى ، هراوة، لتصبح 32 بلدية مقسمة على 9 دوائر، بتعداد سكاني حسب احصائيات 2014 بـ 903604 نسمة، بمعدل سنوي متوسط قدره 02.04% وكثافة ساكنية تقدر بـــ 621 نسمة /كم^2[13].

2–2 المؤشرات التنموية للولاية:

تعتبر ولاية بومرداس من بين أهم الولايات الجزائرية المرشحة لإحداث طفرة تنموية على المستوى المحلي لما تملكه من موارد وإمكانيات متنوعة زيادة على موقعها الجغرافي المتميز و كثافتها السكانية بالاضافة إلى خصوصيتها الطبيعية و التعداد الجمعوي الهائل على مستوى الولاية والذي يعتبر من أهم فواعل التنمية المحلية وهي كالاتي:

---

[10] لبنى جصاص : **دور لجان الأحياء في التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الناقد للدراست السياسية ، المجلد 03، العدد01، أفريل 2019، ص 122

[11] **قانون رقم 84–08** المؤرخ في04 فيفري 1984 ، **المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 139

[12] أنظر المادة 2 من **الأمر 97–14**، **المتعلق بالتنظيم الاقليمي لولاية الجزائر**، المؤرخ في 24 محرم 1418 الموافق لـ 31 ملي 1997 ، الجريدة الرسمية ، العدد 38

[13]Dirction de La Programmation Et Du Suivi Budgetaire, **Annuaire Statistique De La WILAYA De Boumerdes**

– الفلاحة في الولاية:

تحتل ولاية بومرداس المرتبة الأولى ذات الامكانيات الفلاحية والتي تعتبر المهنة الرئيسية للولاية ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى خصوبة الأراضي، حيث تقدر المساحة الزراعية الإجمالية بـ 99592 هكتار، و تتميز بمايلي:

– مساحة صالحة للزراعة تبلغ 64600 هكتار[14].

– مناخ مواتي لممارسة الزراعة و تنويع المحاصيل ، حيث أن مناخ الولاية هو مناخ البحر الأبيض وبفضل اعتداله وهطول الأمطار السنوي الذي يتراوح مابين500 إلى 13 ملم، ويقدر حجم المياه الجوفية[15] بـ 82.88كم^2 .

– العمالة الشابة القائمة على الأراضي.

– مساحة كبيرة من الغابات والتي تقدر بـ 22951.49 هكتار

– الامكانيات البحرية (الصيد البحري):

ساهم اتساع الشريط الساحلي لولاية بومرداس في ترقية قطاع الصيد البحري فيها، حيث تشتمل الولاية على 03 موانئ " ميناء دلس"، "ميناء زموري"، "ميناء جنات"، وتتميز هذه الموانئ بقربها من مناطق الصيد ويعتبر هذا القطاع من بين أهم القطاعات من حيث توفير فرص العمل، فإجمالي عدد الوظائف التي وجدت على مستوى ولاية بومرداس هو 6313، منها 108 وظائف تم إنشاؤها خلال عام 2016 بزيادة قدرها 02 % مقارنة بعام 2015، وتتوزع طاقة هذه الموانئ والانتاج السمكي في جميع أنواعه التي بلغت 5.292.377 طن.

– السياحة:

تمتلك ولاية بومرداس مجموعة متنوعة من أماكن سياحية طبيعية من أثار ونقوش موجودة في كل من السهول الساحلية والوديان والمناطق الريفية والجبلية، وهذا التنوع جعل منها منطقة مؤهلة سياحيا بالدرجة الأولى. فتضم الولاية عشر مناطق امتداد سياحي بمساحة إجمالية تقدر بـ 4512 هكتار[16] ومن أهم المناطق الأثرية نجد: قصبة دلس ، اثار رومانية بالثنية وبرج منايل وجنات زموري(زموري البحري) سي مصطفى، والخوانق وسد قدارة

[14] بن نعمان محمد: **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا–دراسة حالة ولاية بومرداس 2011/2009**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصدية ، جامعة الجزائر 2011،2012/03)، ص 102

[15] عقون سعاد: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، ص 276

[16] ابركان فؤاد: **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقت الدولية، كلية العلوم السياسية والإلعام، جامعة الجزائر، 2009–2010)، ص 139

الموجود بـ بوزقزة قدارة ...الخ، كما أنه تم اقتراح مواقع للدراسة والتطوير كمناطق توسع سياحية جديدة موجودة في المناطق الجبلية.

– الصناعة في الولاية:

تتوفر ولاية بومرداس على عدة وحدات صناعية منها 09 وحدات ذات طابع جهوي ووطني ويتركز نشاطها خصوصا في قطاع البناء والتحويل المعدني والصناعة النسيجية، بالرغم من فقدانها لقطبين صناعيين هامين، وهما المنطقة الصناعية للرويبة والرغاية، بعد ضم هاتين إلى ولاية الجزائر بموجب الأمر 97-14. [17] ويتم توجيه النشاط الصناعي للولاية بشكل أساسي نحو الشركات الصغيرة والمتوسطة مع وجود وحدات ذات البعد الإقليمي والوطني مثل[18] :

- سوناريك.
- الألبان في بودواو.
- شركة EAWA في سي مصطفى.

– لجان الأحياء بالولاية:

تتسم ولاية بومرداس بعدد هائل من مؤسسات المجتمع المدني وتتنوع بتنوع وظائفها وأهدافها والتي تعتبر جزء لايتجزء من مؤسسات المجتمع المدني الجزائري التي صنفت الأولى عربيا في احصائيات 2002 ، فحسب احصائيات 2018 /2019 فإنه في ولاية بومرداس يوجد 875 جمعية تنشط على مستوها منها 122 جمعية ولائية و 765 جمعية محلية تتوزع كالاتي:

أصناف الجمعيات	عددها
المهنية	40
الدينية	242
الرياضة والتربية البدنية	279

[17] République Algérienne Démocratique Et Populaire, Wilaya De Boumerdes ,Direction De La Programmation Et Du Suivi Budgétaire

الفن والثقافة	37
العلوم والتقنيات	02
لجان الاحياء	50
البيئة والوسط المعيشي	07
المعوقون وغير المؤهلون	15
الستهلكون	01
الشباب والطفولة	49
السياحة والتسلية	07
النسوية	03
التضامن والأعمال الخيرية	04
الصحة والطب	05
قدماءالتلاميذ والطلبة	01

المصدر: مديرية الشؤون العامة لولاية بومرداس، مكتب الجمعيات.

تعتبر لجان الأحياء محل الدراسة من بين أهم مؤسسات المجتمع المدني الموجودة على مستوى ولاية بومدراس والتي يتكون عددها حسب الجمعيات المعتمدة لسنة 2019/2018 ، 50 جمعية من بين 756 جمعية محلية ، فبالرغم من العدد الضعيف مقارنة بالجمعيات الأخرى خاصة الدينية والشباب والرياضة إلا أنها تلعب دور فعال وهام في إجداث التنمية على مستوى الولاية ، ومن بين أهم الأدورا التي تقوم بها نجد:

تمثيل سكان الحي أمام البلدية والجهات الرسمية المختلفة وتعمل كحلقة وصل لتحقيق أهدفها ورسالتها وايصال اقتراحاتهم إلي دوائر صنع القرار وايجاد الحلول المناسبة وطرح البدائل مع البلدية والجهات الأخرى.

– جمع التبرعات والمساعدات من سكان الحي وإيداعها في صندوق البلدية لصالح لجنة الحي تمثله.

– عقد اللقاءات الجماهيرية والجلسات الحوارية بهدف تحقق التواصل بين المجالس البلدية والمواطنين.

– تنفيذ الأنشطة والفعاليات المجتمعية وتعزيز روح العمل الطوعي.

– المساهمة في وضع الخطط والدراسات المتعلقة بتطوير الحي وتحديد احتياجاته وترتيب الأولويات.

– تنمية الشعور لدي المواطن بواجباته ومسؤولياته تجاه المجالس المحلية.

3– تحليل الاستبيان الخاص بالمواطنين حول دور لجان الاحياء في التنمية المحلية.

الجدول رقم (01): يبين التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد العينة حسب السن:

السن					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20-30	100	43.5	43.5	43.5
	31-40	61	26.5	26.5	70.0
	41-50	48	20.9	20.9	90.9
	اكثر من 51	21	9.1	9.1	100.0
	Total	230	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فئة الشباب التي تراوحت أعمارهم بين 20–30 سنة هي الأكثر تكرارا بـ100 مرة وبنسبة 43% ، ولقد تم التركيز أكثر على هذه الفئة العمرية باعتبارها الفئة المثقفة والمدركة للعمل والمشاركة الجمعوية هذا من جهة ومن جهة ثانية لا يجد صعوبة في التعامل مع الاستبيان الذي أعددناه لعرض معطيات الدراسة الميدانية ، أما الفئة العمرية الثانية 31–40 كانت بنسبة 26% وبتكرار 61 مرة ، والتي أيضا ركزنا عليها لسبب حركية هذه الفئة من ممارسة مهنها بالاضافة إلى مشاركتها في العمل السياسي والجمعوي، ثم تليها فئة الكهول بين سن 41– 50 سنة والتي كانت بنسبة 20.9% وبتكرار 48 مرة ، أما الفئة الرابعة من عينة الدراسة كانت لأكثر من 51 سنة وكانت بنسبة 9% وبتكرار 21 مرة ، وتعتبر نسبة ضعفيفة مقارنة بما سبق و هذا راجع لنقص ثقافة وتعلم مثل هذه الفئة والتي نجد معها صعوبة في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

الجدول رقم (02): يبين التكرارات والنسب المئوية عن وجود لجنة حي حسب اراء أفراد العينة من انعدامها.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	96	41.7	42.3	42.3
	لا	131	57.0	57.7	100.0
	Total	227	98.7	100.0	
Manquant	Système	3	1.3		
Total		230	100.0		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة البحث وبنسبة 57% وبتكرار 131 مرة، لا توجد لجنة حي على مستوى مقر سكناهم، ويعتبر هذا من بين أهم تحديات التنمية المحلية وتكريس مبدأ التشاركية لمجتمع الدراسة خاصة والجزائر بشكل عام، ففي الدول الغربية يعول على لجان الأحيان لتنظيم الحياة داخل المدينة وإيجاد الحلول للعديد من المشاكل التي تعيق سير الحياة اليومية، وتساعد على اتخاذ القارارت على المستوى المحلي، أما بقية أفراد عينة الدراسة أقروا على وجود لجان حي، وكان ذلك بتكرار96 مرة وبنسبة 41.7% .

الجدول رقم (03): التحليل الاحصائي للدور التي تمثله لجنة الحي.

دور لجنة الحي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	دينية	28	12.2	27.7	27.7
	اجتماعية	49	21.3	48.5	76.2
	ثقافية	20	8.7	19.8	96.0
	اقتصادية	4	1.7	4.0	100.0
	Total	101	43.9	100.0	
Manquant	Système	129	56.1		
Total		230	100.0		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات برنامج spss

تتنوع لجان الأحياء من حي إلى أخر وذلك حسب حاجة وظروف السكان لهذه اللجان ، فمن خلال معطيات الجدول أعلاه ، نجد أن نسبة 21.3 وبتكرار 49 مرة% من أفراد عينة الدراسة توجد على مستوى حيهم لجان

ذات طابع إجتماعي، ونسبة 12.2%وبتكرار 28 مرة لجان دينية ، أغلبها تابعة للمساجد الموجودة في الحي والمختصة في جمع الزكاة والتبرعات ، أما نسبة 8.7 % وبتكرار 20 مرة لجان ذات طابع ثقافي، والنسبة المتبقية 1.7% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بما سبق لجان ذات طابع اقتصادي ،أما نسبة 56.1% من أفراد عينة الدراسة لم تقم بالاجابة على هذه النقطة.

الجدول رقم(04): يوضح التكرارت والنسب المئوية لتمثيل لجنة الحي لفئاتها المستهدفة .

تمثيلها لسكان الحي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	55	23.9	24.2	24.2
	لا	172	74.8	75.8	100.0
	Total	227	98.7	100.0	
Manquant	Système	3	1.3		
Total		230	100.0		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلبية أفراد عينة الدراسة أقرت على أن لجان الحي لاتقوم بالدور المنوط بها ولا تمثل الفئات المستهدفة والتي أسست من أجلها ، وكان ذلك بتكرار 172 مرة وبنسبة 74.8%، وحسب وجهة نظرهم أن هذه اللجان أسست لتحقيق الأغراض الشخصية وهي عبارة عن شكليات، أما باقي أفراد العينة فإن لجان حيهم تمثلهم وتحقق أهدافهم، بتكرار 55 مرة وبنسبة 23.9% ،

الجدول رقم(05):**التحليل الاحصائي لمدى ممارسة لجنة الحي للدورالتنموي .**

لجنة الحي لها دور تنموي					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	133	57.8	58.8	58.8
	لا	93	40.4	41.2	100.0
	Total	226	98.3	100.0	
Manquant	Système	4	1.7		
Total		230	100.0		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات برنامج spss

تعتبر لجان الأحياء من بين أهم مؤسسات المجتمع المدني لما لها من مكانة وأدوار على الصعيد المحلي حيث تقوم بتعزيز المشاركة المجتمعية في صناعة القرار من أجل تحقيق التنمية، ودعم المجالس المحلية لحل المشاكل والصعوبات على مستوى البلدية، والمساهمة في وضع الخطط والدراسات المتعلقة بتطوير الحي وتحديد احتياجاته وترتيب الأولويات، وأيضا لهاأهمية في تنمية الشعور لدي المواطن بواجباته ومسؤولياته تجاه المجالس المحلية، و بناء قدرات أعضاء لجان الأحياء بما يساعد في خلق قيادات مجتمعية فاعلة بشكل تطوعي من أجل تمثيل سكان الحي أمام المجالس البلدية والجهات الرسمية بما يحقق الصالح العام، ومن خلال هذه الأهمية قمنا بأخذ رأي عينة الدراسة حول الدور التنموي الذي تقوم به لجنة الحي على مستوى البلدية التابع لها، ومن خلال معطيات الجدول أعلاه لاحظنا أن أغلبية أفراد العينة أقروا بالدور التنموي الذي تقوم به لجان الحي وذلك بتكرار 133 مرة وبنسبة 57.8% ، أما باقي عينة الدراسة والمحدوف منهم 4 عينات لم تعطي أي إجابة ، فإن لجان الحي الموجودة على مستوى مقرهم لا تقوم بأي دور تنموي ، وذلك بتكرار 93 مرة وبنسبة 40.4% ، وعند القيام بالدراسة الميدانية وجدنا أغلب لجان الحي على مستوى ولاية بومرداس خاصة في بلدية بومرداس غير معتمدة لسنة2019 والتي كانت قبل ذلك غير فعالة ونشطة، ويعتبر هذا من معوقات تجسيد التنمية لأهمية الدور الذي من المفروض تقوم به لجان الحي في الولاية.

الجدول رقم (06): يوضح التكرارات والنسب المئوية لتعاون لجنة الحي مع السلطات المحلية من انعدامها.

تعاون لجنة الحي مع السلطات المحلية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	116	50.4	51.1	51.1
	لا	111	48.3	48.9	100.0
	Total	227	98.7	100.0	
Manquant	Système	3	1.3		
Total		230	100.0		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات برنامج spss

من مهام وصلاحيات لجان الحي أنها تعمل كحلقة وصل بين السلطات المحلية وفئاتها المستهدفة،حيث تقوم بإيصال هموم ومشاكل المواطنين واقتراحاتهم إلي دوائر صنع القرار وايجاد الحلول المناسبة وطرح البدائل مع السلطات المحلية ونخص هنا بالذكر البلدية ، ومن خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن رأي أفراد عينة الدراسة حول

مدى تعاون لجان الحي مع السلطات المحلية ،كان بتكرار 116 وبنسبة 50.4% ، أما باقي أفرد العينة أقرو بعدم وجود أي علاقة تعاون بين لجان لحي والسلطات المحلية وذلك بتكرار 111 مرة وبنسبة48.3 % .

الجدول رقم (07): يوضح لنا التكرارات والنسب المئوية لمدى حضور المواطنين لمدوالات المجلس الشعبي المحلي.

حضور المواطن لمدوالات م.ش.م					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	66	28.7	28.8	28.8
	لا	163	70.9	71.2	100.0
	Total	229	99.6	100.0	
Manquant	Système	1	.4		
Total		230	100.0		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات برنامج spss

خصص قانون البلدية 10/11 بابا كاملا لمشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية ، وبهذا أعطى الحق للمواطن حضور مدولات المجلس الشعبي البلدي ، وفي حالة عدم حضوره يمكن أن يطلع على مستخرجات المداولات وكذا قرارات البلدية حسب نص المادة 14 منه، ومن خلال معطيات الدراسة الميدانية والجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لا تحضر مدوالات المجلس الشعبي المحلي وذلك بتكرار 163 مرة وبنسبة 70.9% وكان ذلك في رأيهم لمجموعة من الأسباب منها: ظروف العمل والوقت، وأن هذه المداولات ليس بها فائدة ، لأن الإجتماعات تكون بصورة والتطبيق في صورة ثانية وأنها مجرد شكليات وهذا ناتج عن عدم ثقة المجتمع المحلي بالمجلس وبالمسؤول المحلي، بالاضافة إلى جهلهم بمواعيد انعقاد مداولات المجلس الشعبي المحلي بالرغم من الاعلان عنها، أما بقية أفراد العينة فإنهم يحضرون المدولات وكان ذلك بتكرار 66 مرة وبنسبة 28.7% .

الجدول رقم(08): يبين التكرارات والنسب المئوية لرضى أفراد العينة عن المشاريع التنموية على مستوى ولاية بومرداس.

رضى المواطن عن المشاريع التنموية					
		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	60	26.1	27.0	27.0
	لا	162	70.4	73.0	100.0
	Total	222	96.5	100.0	
Manquant	Système	8	3.5		
Total		230	100.0		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات برنامج spss

بالرغم من الميزانية الممنوحة لولاية كبيرة كولاية بومرداس وبالرغم من الخيرات والتنوع في المؤشرات التنموية الموجودة على مستوها ، فإنها تفتقر للعديد من المشاريع التنموية والتي ممكن أن تحل العديد من مشاكل مواطنيها ، ومن خلال معطيات الجدول أعلاه فإن أغلبية أفراد عينة الدراسة غير راضين على المشاريع التنموية وذلك لتكراره 162 مرة وبنسبة 70.4%، ورأيهم هذا للمشاكل التي يعيشونها على مستوى الولاية والتي منها سوء التسيير والتنظيم وتبديد المال العام في مشاريع ليست من أولاوياتهم، مشاكل التهيئة العمرانية والمرافق العمومية ، مشكل النظافة في أغلب البلديات ، مشكل النقل والسكن ،بالاضافة إلى نقص الكفاءات المسيرة مما يؤدي إلى تعطيل عجلة التنمية..الخ، أما باقي المبحوثين فإنهم راضين عنها، وذلك بتكرار 60 مرة وبنسبة 26.1%.

خاتمة:

إن واقع التنمية المحلية في ولاية بومرداس يبشر بـ"مدينة ايكولوجية " من خلال مؤشراتها لتتحقق فيها نهضة اقتصادية محلية ، إلا أن المحور الأساسي للوصول إلى هذا الانجاز هو المواطن ولجان الأحياء والمجتمع المدني،عبر مشاركتهم الفعالة والدائمة في تجسيد التنمية، حيث أن اغلب سياسات الدولة تتجه إلى تعزيز وتكريس الدور الذي تلعبه في سبيل تحقيقها ، من خلال إشراكه في مختلف القرارت على المستوى المحلي، إلا أنه ومن خلال الدراسة الميدانية لاحظنا غياب تام لهذا الدور، بحيث أنها تعاني من تهميش من قبل السلطات من جهة وعدم التزام أعضائها من جهة أخرى، وذلك راجع **لمجموعة من الأسباب** نذكر منها مايلي:

- ✓ عدم اشتراط المشرع الجزائري مشاركة المجتمع المدني بصفة الزامية ، خاصة جمعيات لجان الأحياء حيث ذكرت كجمعيات محلية فقط ولم يهتم للدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه ، بل ترك ذلك لإرادة أجهزة البلدية ، ومن خلال الدراسة الميدانية لامسنا ضعف العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطات المحلية ، بالاضافة إلى قلة حضورهم لمداولات المجلس الشعبي المحلي سواء المجتمع المدني أو المواطنين.
- ✓ يعتبر المقر شرط أساسي لتأسيس الجمعيات ، باعتبارها مؤسسة قائمة بذاتها لديها نظام داخلي خاص بها يحقق من خلاله الأهداف الذي أسس من أجلها، إلا أن اغلبية عينة الدراسة في ولاية بومرداس،لايوجد لها مقر خاص بها والذي يعتبر أحد العراقيل في سبيل تحقيق أهداف فئاتها المستهدفة.
- ✓ تعاني مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر عامة وفي ولاية بومرداس خاصة من مشكل التمويل المالي حيث أن أغلب الجمعيات محل الدراسة لديها صعوبات مالية وهذه الأخيرة كثيرا ما تجعلها عرضة للتبعية والاستغلال من طرف مموليها.

هذا من ناحية الأسباب التي تعيق عمل لجان الاحياء كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، ومن خلال هذا سوف نورد **مجموعة من الاليات** لتفعيل هذا الدور وهي كالاتي:

اولا: الية قانونية: وجود بنية قانونية تشريعية تكفل حق المشاركة والاطلاع على البرامج التنموية من خلال إدراج نص قانوني يضمن هذا الحق في قانوني الجماعات المحلية، وفي قانون الجمعيات الذي وضع قيودا على عملها.

ثانيا: الية اجتماعية:: نشر ثقافة العمل التطوعي ، فهي فكرة المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعته وإيمانه بقدرته على الفعل، والتأثير في محيطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، وتغيير الأنماط السائدة وبلورة توجّهاتها المتعدّدة، بالاضافة إلى اشباع حاجات ورغبات الفرد ورفع مستوى الدخل الفردي يجعل منه مهتم بالمشاركة الشعبية والعمل الجمعوي.

ثالثا: الية مالية: تعاني جمعيات لجان الأحياء في الولاية خاصة وفي الجزائر عامة مشكل التمويل، حيث تعتمد أغلبيتها على اشتراكات أعضائها من أجل بقائها وهذا مايشكل عقبة في وجه نشاطها وتنفيذ أهداف فئاتها المستهدفة، وبالتالي يجب أن تكون هناك قنوات تمولها وسياسات تحمي وتضمن تمويلها.

رابعا: الية الاعلام المحلي: بامكانه الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع المحلي ومخاطبتها ومدى قدرتها على تعبئتها وتوعيتهم ، ونشر ثقافة التطوع والعمل الجمعوي، من خلال التعريف بمختلف مؤسسات المجتمع المدني بما فيها من جمعيات لجان الأحياء ومدى أهميتها ودورها داخل المجتمع المحلي.

قائمة المراجع والمصادر:

1– المصادر:

– **قانون رقم 84–08** المؤرخ في04 فيفري 1984 ، **المتعلق بالتنظيم الاقليمي للبلاد**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد139.

– **الأمر 97–14**، **المتعلق بالتنظيم الاقليمي لولاية الجزائر**، المؤرخ في 24 محرم 1418 الموافق لـ 31 ملي 1997 ، الجريدة الرسمية ، العدد 38.

– **قاون 10/11 المتعلق بالبلدية** ، الصادر في 22 جوان 2011، الجريدة الرسمية رقم 37 المؤرخة في 03 جويلية .2011

– **قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات** ، الصادر في 12 جانفي 2012، الجريدة الرسمية رقم 02 المرخة في 15 جانفي 2012.

2– المراجع:

الأطروحات:

– خشمون محمد: 2011/2010، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**،راسلة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر.

– بن نعمان محمد: 2012/2011 ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا–دراسة حالة ولاية بومرداس**، مذكرة لنيل شهادة المتجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الجزائر3، الجزائر.

– شويح بن عثمان: 2011/2010، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية– دراسة حالة البلدية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تلمسان، الجزائر.

– بن نعمان محمد: **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافيا–دراسة حالة ولاية بومرداس 2011/2009**، 2012/2011، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصدية ، جامعة الجزائر، الجزائر.

- ابركان فؤاد: **السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس** ،2009-2010، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقت الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، الجزائر.

المقالات:

- سايل مليكة: فيفري ،2015 ، **دور لجان الأحياء في تكريس الحكامة المحلية في الجزائر بين الخطاب والممارسة**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 06،

- جصاص لبنى : أفريل 2019 ، **دور لجان الأحياء في التنمية المحلية في الجزائر**، مجلة الناقد للدراست السياسية ، المجلد 03، العدد01،

- عقون سعاد: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15

- ليندة أونيسي: جوان 2016 ، **المحطط االبلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد التاسع.

مواقع الانترنيت:

- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية **http://www.interieur.gov.dz**

مراجع باللغة الأجنبية:

-Samir Boumoula,Mustapha Bakl : **Le Développement Durable Local Algérie-Repenser les outilles de pilotage de L ,ACTION Publi**c ,Revue Nouvelle Economie 13-vol 2, 2015

- Dirction de La Programmation Et Du Suivi Budgetaire, **Annuaire Statistique De La WILAYA De Boumerdes.**

- République Algérienne Démocratique Et Populaire, Wilaya De Boumerdes ,Direction De La Programmation Et Du Suivi Budgétaire